## «برنت» يستقر فوق 107 دولارات للبرميل في التعاملات الآسيوية

سنغافورة ـ رويترز: استقرت العقود الآجلة لخام القياس الاوروبي مزيج برنت فوق مستوى 107 دولارات للبرميل في التعاملات الآسيوية امس، وتتجه نحو انهاء الاسبوع على مكاسب هي الاولى في اربعة اسابيع، لكن من المرجح ان تبقى الاسعار تحت ضغوط مع بقاء التوقعات للاقتصاد العالمي والطلب على الوقود ضعيفة.
وشهدت سوق النفط تقلبات هذا الاسبوع مع تجاذبها بين عوامل سلبية مثل مشاكل مالية محتملة في الولايات المتحدة وانباء اكثر تشاؤما بشأن مشاكل اوروبا الاقتصادية وعوامل ايجابية مثل القلق بشأن الامدادات بسبب التوترات في الشرق الاوسط.

### «الأحمدي» في الصدارة بعدد 68 عقاراً

# تداول 122 عقاراً خاصاً بقيمة 31,3 مليون دينار و29 عقاراً استثمارياً بـ 20,2 مليوناً

تشير إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 23 الى 27 سبتمبر الماضي الى أن هناك استقرارا في تداول العقارات مقارنة بالفترة من 16 الى 20 سبتمبر الماضي حيث أظهرت الإحصاءات أن عدد العقارات المتداولة للعقود بالنسبة للعقار الخاص بلغ 122 عقارا بمبلغ قدره 31,3 مليون دينار، في حين بلغ عدد العقارات الاستثمارية 29 عقارا بقيمة 20,2 مليون دينار وبلغ عدد العقار التجاري عقارين بقيمة 647 الف دينار ولم يشهد عقار المخازن او الحرفي او الشريط الساحلي اي تحرك خلال هذه الفترة.

**تداول العقود**

وجاء في الإحصاءات أن إجمالي العقود العقارية خلال الفترة من 23 الى 27 سبتمبر الماضي بلغ 153 عقارا مقارنة بالأسبوع السابق حيث كان اجمالي العقارات المتداولة 153 عقارا وذلك باستقرار مؤشر تداول العقود بواقع 153 عقارا، فيما ارتفعت حركة تداول العقار الخاص للفترة نفسها بواقع 6 عقارات مقارنة بالأسبوع السابق.

وجاء في احصاءات وزارة العدل ان مؤشر تداول العقود بالنسبة للعقار الاستثماري انخفض بواقع 5 عقارات، وارتفع المؤشر بواقع عقار واحد بالنسبة للعقار التجاري وانخفض المؤشر بواقع عقارين بالنسبة للعقار الحرفي واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقارات «المخازن» و«الشريط الساحلي» خلال هذه الفترة.

**الوكالات العقارية**

اما عن العقارات المتداولة للوكالات بإدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 23 الى 27 سبتمبر الماضي فقد أظهرت الاحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 5 عقارات بمبلغ قدره 1,1 مليون دينار ولم يشهد العقار الاستثماري او التجاري او المخازن او الصناعي أي تحرك خلال هذا الأسبوع.

اما عن مؤشر تداول الوكالات العقارية، فإن اجمالي العقارات المتداولة خلال الفترة نفسها بلغ 5 عقارات مقارنة بالاسبوع السابق، حيث بلغ اجمالي العقارات المتداولة 7 عقارات وذلك بانخفاض مؤشر تداول الوكالات العقارية بواقع عقارين.

ومن الملاحظ بالنسبة للعقار الخاص ان مؤشره انخفض بواقع عقارين واستقر المؤشر بواقع صفر عقار لعقارات «الاستثماري» و«التجاري» و«المخازن» خلال هذه الفترة.

**الأحمدي في الصدارة**

ووفقا لاحصائية وزارة العدل فإن محافظة الاحمدي جاءت في المرتبة الأولى بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال الفترة من 23 الى 27 سبتمبر الماضي حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 68 عقارا تم تداول 58 عقارا منها في العقار الخاص و10 عقارات في العقار الاستثماري، اما عن الوكالات العقارية فلم تحظ المحافظة باي تداولات عقارية خلال هذه الفترة.

**حولي في المركز الثاني**

واحتلت محافظة حولي المرتبة الثانية بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 22 عقارا تم تداول منها 10 عقارات منها في العقار الخاص و12 عقارا في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة باي تداولات عقارية خلال تلك الفترة.

**مبارك الكبير والعاصمة ثالثاً**

وجاءت محافظتا مبارك الكبير والعاصمة في المرتبة الثالثة «مكرر» في التداولات العقارية بواقع تداول 21 عقارا في كل محافظة على حدة.

وتوزعت الـ 21 عقارا في محافظة العاصمة لينال العقار الخاص 17 عقارا والاستثماري 3 عقارات والتجاري عقارا واحدا، اما عن الوكالات العقارية فقد حظيت العاصمة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الأسبوع.

وتوزعت الـ 21 عقارا في محافظة مبارك الكبير لينال العقار الخاص 20 عقارا والاستثماري عقارا واحدا وفي الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول 3 عقارات في العقار الخاص خلال هذا الأسبوع.

**الفروانية رابعاً**

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الرابعة من خلال تداول 11 عقار تم تداول 9 عقارات منها في العقار الخاص وعقارين في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحظ المحافظة بتداولات عقارية خلال هذا الأسبوع.

**الجهراء خامساً**

وجاءت محافظة الجهراء في المرتبة الخامسة من خلال تداول 10 عقارات تم تداول 8 عقارات منها في العقار الخاص وعقار واحد في العقار التجاري وعقار واحد في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال هذا الأسبوع.

● عاطف رمضان

**العقود المسجلة**

| المحافظة | خاص | استثماري | تجاري | حرفي | الشريط الساحلي | مخازن |
|---|---|---|---|---|---|---|
| العاصمة (1) | 17 | 3 | 1 | 0 | 0 | 0 |
| حولي (2) | 10 | 12 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الفروانية (3) | 9 | 2 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| مبارك الكبير (4) | 20 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الاحمدي (5) | 58 | 10 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الجهراء (6) | 8 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 |
| المجموع | 122 | 29 | 2 | 0 | 0 | 0 |

**الوكالات العقارية**

| المحافظة | خاص | استثماري | تجاري | مخازن | صناعي |
|---|---|---|---|---|---|
| العاصمة (1) | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| حولي (2) | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الفروانية (3) | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| مبارك الكبير (4) | 3 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الأحمدي (5) | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الجهراء (6) | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| المجموع | 5 | 0 | 0 | 0 | 0 |

## 10 صفقات عقارية قيمتها 17,7 مليون دينار

كشفت إحصاءات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال الفترة من 23 الى 27 سبتمبر الماضي عن 10 صفقات عقارية بقيمة 17,7 مليون دينار تركزت جميعها في العقود المسجلة لصفقات البيع التي تمت خلال هذه الفترة. وكانت هذه الصفقات عبارة عن 8 صفقات تمت في العقار الاستثماري وصفقتين تمت في العقار الخاص.
أما الـ 8 صفقات الاستثمارية فكانت عبارة عن بناية مساحتها 1050 مترا بقيمة 1,2 مليون دينار كائنة في منطقة بنيد القار وبناية مساحتها 985 مترا بقيمة 2,6 مليون دينار كائنة في منطقة الجابرية وبناية مساحتها 985 مترا بقيمة 2,6 مليون دينار كائنة ايضا في منطقة الجابرية وبناية مساحتها 782 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار كائنة في منطقة السالمية وبناية مساحتها 546,5 مترا بقيمة 1,2 مليون دينار كائنة في منطقة الشعب البحري وبناية مساحتها 880 مترا بقيمة مليون دينار كائنة في منطقة خيطان وأرض مساحتها 3000 مترا بقيمة 3,9 ملايين دينار كائنة في منطقة صباح السالم بناية مساحتها 767 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار كائنة في منطقة الجهراء.
اما الصفقتان اللتان تمتا في العقار الخاص فكانتا عبارة عن بيت مساحته 1000 مترا بقيمة 1,1 مليون دينار كائن في منطقة عبدالله السالم وأرض مساحتها 1200 متر بقيمة 1,7 مليون دينار كائنة في منطقة الصديق.

## تنويه

سامي النصف

جاء في تصريح لرئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية سامي النصف الذي نشرناه أمس ان من أولويات مجلس الإدارة تحديث اسطول الشركة القديم والذي بات لا يصلح للطيران.
والصحيح هو أن النصف قال إن كلفة تشغيل الأسطول عالية ولم يذكر انه غير صالح للعمل فاقتضى التنويه.

## «أبوظبي للاستثمار» يطعن في فوز «سيتي جروب» بقضية حول استثمارات بـ 7,5 مليارات دولار

نيويورك ـ رويترز: حث محام لجهاز أبوظبي للاستثمار قاضيا أميركيا على نقض حكم من هيئة تحكيم لصالح سيتي جروب في نزاع بشأن استثمار بقيمة 7,5 مليارات دولار في البنك الأميركي أثناء انفجار فقاعة القروض العقارية عالية المخاطر. وخسر جهاز أبوظبي للاستثمار صندوق الثروة السيادي العام الماضي دعوى التحكيم التي طالب فيها بتعويضات قدرها أربعة مليارات دولار عما قال إنها معلومات مضللة من سيتي أفضت إلى إبرام الصفقة. وخلال جلسة في محكمة أميركية في مانهاتن، قال المحامي الذي يمثل جهاز أبوظبي للاستثمار ان المحكمين استخدموا قانونا غير مناسب للتوصل إلى قرارهم.
وقال ديفيد إلسبرج محامي الجهاز اول من امس «لقد تجاهلوا المبادئ بشكل واضح».
وحث القاضي الأميركي جورج دانييلز محامي جهاز أبوظبي للاستثمار مرارا على توضيح كيف استخدم المحكمون تحليلا قانونيا خاطئا أو كيف كان استخدام قانون آخر سيغير النتائج التي توصلوا إليها. واشترى جهاز أبوظبي للاستثمار سندات من سيتي جروب في نوفمبر 2007 مع سعي البنك الى تعزيز ميزانيته بعد شطب مليارات الدولارات من قيمة استثمارات في القروض العقارية عالية المخاطر. وبموجب الصفقة، يتم تحويل السندات التي اشتراها الجهاز إلى أسهم عادية بأسعار تتراوح بين 31,83 و37,24 دولارا خلال الفترة بين مارس 2010 وسبتمبر 2011. لكن جهاز أبوظبي للاستثمار بدأ إجراءات التحكيم في ديسمبر 2009 متهما سيتي بتضليله بشأن الوضع المالي للبنك حسبما ذكرت وثائق المحكمة.

## البنك الدولي: 9 مليارات مشترك للهواتف النقالة في العالم بحلول 2015

ساهمت المنافسة بين صناع الأجهزة النقالة حول العالم في احتدام المنافسة بينهم لصالح المشترك النهائي في خدمات الاتصالات المتنقلة، إذ أكد التقرير الصادر عن البنك الدولي أن عدد المشتركين في خدمة الاتصالات الهاتفية الجوالة سيصل إلى 9 مليارات، فيما سيكون عدد سكان العالم فعليا آنذاك يساوي 7,5 مليار شخص فقط. وبحسب تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات الذي يقام سنويا لقياس مجتمع المعلومات، فإن عدد اشتراكات الهواتف النقالة قد وصل إلى ستة مليارات مشترك، وفقا لصحيفة «الاقتصادية».
في المقابل، كشفت دراسات أجريت أوائل العام الحالي أن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث عدد مستخدمي الهواتف النقالة، وأظهرت الدراسة التي أجريت تحت مظلة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن المملكة السعودية تملك عددا من مستخدمي الهواتف النقالة أكثر من أي دولة في العالم، بحيث يصل عدد أجهزة الهاتف إلى 180 جهازا مقابل كل 100 مواطن سعودي.
وكانت «غوغل» قد قامت بدراسات عديدة بالتعاون مع Ipsos OTX Media CT في الربع الأول من عام 2012 لفهم كيفية استخدام الهواتف الذكية في بعض البلدان العربية، وذلك لتساعد التجار وأصحاب الأنشطة على فهم كيفية استخدام الهواتف الذكية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتخفيف العبء عنهم.

# «بيتك للأبحاث»: ميزانية الإمارات في 2013.. توسع في الإنفاق وانكماش الفائض

**تقرير تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي حول الإمارات (2012ـ2013)**

| فئات التصنيف | تصنيف ممارسة الأعمال 2013 | تصنيف ممارسة الأعمال 2012 | التغير في التصنيف |
|---|---|---|---|
| بدء أنشطة الأعمال | 22 | 4 | 24 |
| التعامل مع تصاريح البناء والتشييد | 13 | 14 | 1 |
| الحصول على الكهرباء | 7 | 10 | 3 |
| تسجيل العقارات | 12 | 12 | No change |
| الحصول على الائتمان | 83 | 80 | 3 |
| حماية المستثمرين | 128 | 124 | 4 ـ |
| دفع الضرائب | 1 | 7 | 6 |
| التجارة الخارجية | 5 | 5 | No change |
| تنفيذ العقود | 104 | 108 | 4 |
| حل الإعسار | 101 | 105 | 4 |

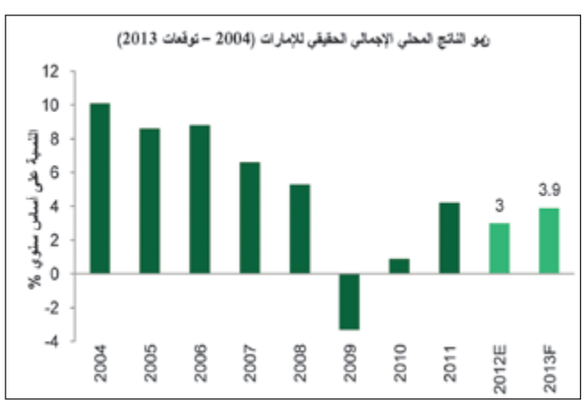


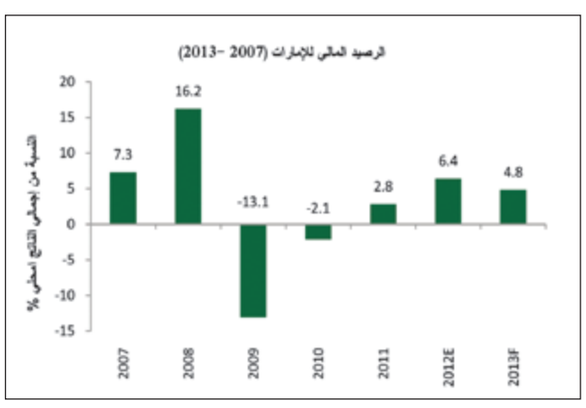


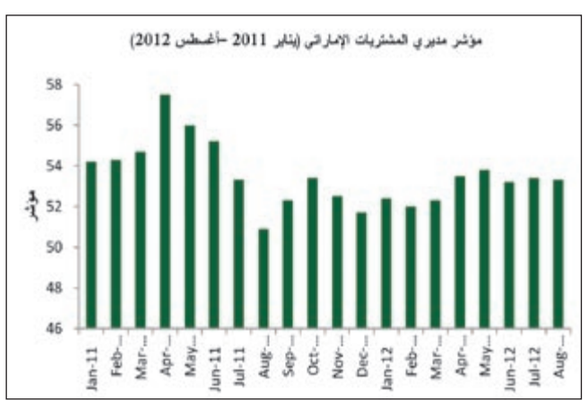


قدم تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) تحليلا للميزانية الاتحادية لدولة الإمارات العربية للعام المقبل ابرز فيها زيادة الإنفاق بنسبة 6,7٪ سنويا فيما يمثل قطاعا الإنفاق الاجتماعي والتعليم ما نسبته 51٪ و22٪ على التوالي من اجمالي الميزانية، فيما يتوقع أن يبلغ متوسط الفائض المالي نسبة 4,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 2013 إلى 2017. واشار التقرير إلى أن القطاع الخاص غير النفطي قد استعاد الزخم وسط تحسن عام في بيئة الأعمال في الإمارات مما ساعد في تعزيز ثقة المستثمرين وتحفيز زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات حيث زادت بنسبة 40٪ في عام 2011 مما يؤشر إلى نمو الاقتصاد بشكل عام، متوقعا أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 3,9٪ على أساس سنوي في 2013 نظرا لفتور التأثيرات العالمية المعاكسة فضلا عن تسارع الانتعاش المحلي، مع استمرار مخاطر هبوط النمو التي تلوح في الأفق خاصة تداعيات الأزمة الحالية لدول منطقة اليورو على الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي.
واعتمدت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 31 أكتوبر 2012 الميزانية الاتحادية لعام 2013.

**3,9٪ النمو المتوقع مع زيادة في نمو القطاع الخاص غير النفطي**

**الإنفاق الاجتماعي يستقطب نصف الميزانية والتعليم 22٪**

وتتوقع الميزانية زيادة في الإنفاق بنسبة 6,7٪ على أساس سنوي ليصل إلى 44,6 مليار درهم إماراتي في 2013 من 41,4 مليار درهم إماراتي في 2012. وتأتي الميزانية ضمن مشروع للميزانية يمتد إلى ثلاث سنوات من عام 2011 إلى 2013 ويبلغ إجمالي الناتج 133 مليار درهم وذلك لتلبية متطلبات الخطة الإستراتيجية للحكومة الاتحادية في كافة قطاعاتها. ويستحوذ قطاع الإنفاق الاجتماعي على 51٪ من اجمالي الميزانية الاتحادية للعام 2013 وسيمثل التعليم نسبة 22٪ والماء والكهرباء نسبة 12٪ من الميزانية. وفي حين لم تقدم أي تفاصيل عن الإيرادات والضرائب، لكن الحكومة الإماراتية أشارت إلى تحقيق فائض جيد بنسبة 6,4٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام.
وستحافظ حكومة أبوظبي من وجهة نظرنا على سياسة مالية توسعية على مدار الفترة من 2012 إلى 2016. وفي المقابل، ستقلل حكومة دبي من حجم الإنفاق في المدى القريب على الأقل. ومن المتوقع أن يزداد الإنفاق على المستوى الاتحادي خلال عام 2013، وستستمر هذه الزيادة حتى عام 2016، على الرغم من أن حصة الإنفاق كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي سوف تنخفض بصورة مطردة. وقد تمثل زيادة إعادة الهيكلة من قبل الهيئات الحكومية ذات الصلة بحكومة دبي ضغطا على الميزانية الاتحادية، إذ انه من المحتمل أن تطالب ابوظبي بتقديم دعم إضافي ويتوقع أن يتسع الفائض المالي لعام 2012 على الرغم من زيادة الإنفاق الحكومي نظرا لزيادة الإيرادات التي يدعمها ارتفاع أسعار النفط. وبالرغم من ذلك، فإن الارتفاع المستمر في الإنفاق في عام 2013 مقرونا بالانخفاض المتوقع في أسعار النفط سيؤدي إلى حدوث انكماش في فائض الميزانية. ومن عام 2014 فصاعدا، سوف تدخل بعض المشاريع الجديدة مثل ترام الصفوح ووصلة طريق دبي ـ رأس الخيمة وغيرهما من مشاريع البنية التحتية تباعا حيز التنفيذ وستعزز الحكومة من الإنفاق، مما يؤدي إلى اتساع الفائض المالي. وبنظرة عامة، فإننا نتوقع أن يبلغ متوسط الفائض المالي نسبة 4,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 2013 إلى 2017. ومن المرجح أن تسعى حكومة دبي إلى زيادة الإيرادات من خلال زيادة الرسوم على المواصلات والخدمات العامة، نظرا للعجز الذي تعانيه منذ عام 2009.
وتجدر الإشارة إلى أن البيانات المالية الرسمية في الإمارات تقلل من القوة الحقيقية للتمويلات العامة، حيث إن جزءا من عائدات النفط في ابوظبي لا يتم إدراجه كإيرادات حالية لكن يتم بدلا من ذلك دفعه مباشرة إلى صناديق الثروة السيادية، وأكبرها هو جهاز ابوظبي للاستثمار. وتمثل الميزانية الاتحادية الرسمية الربع فقط من الإيرادات والمصروفات. ويقع الجزء الأكبر من الإنفاق على مستوى الإمارة، مع تغطية أبوظبي لبعض المصروفات الوطنية، وخاصة الدفاع. وإمارة دبي هي الإمارة الوحيدة الأخرى التي تساهم في الميزانية الاتحادية وبلغت مساهمتها في ميزانية عام 2011 نسبة 3٪ من إجمالي الميزانية. ولا يشمل الإنفاق الأموال التي تستخدم في دعم الميزانيات العمومية للهيئات الحكومية ذات الصلة التي تحقق خسائر. ولا تشمل هذه الأرقام أيضا الإيرادات الكبيرة التي تحققها الأسهم الإماراتية من الأصول الأجنبية المملوكة للقطاع العام.

**القطاع غير النفطي يستعيد الزخم**

من ناحية أخرى، من المتوقع أن يكون لإسهامات القطاعات غير النفطية في دولة الإمارات العربية المتحدة دور أكثر أهمية في عام 2012 حيث قامت الحكومة الإماراتية بتعزيز وتكثيف جهودها من أجل تنويع الاقتصاد. وتشير عدة مؤشرات تم الإفراج عنها هذا الشهر إلى وجود نمو قوي في القطاع الخاص غير النفطي في الإمارات العربية المتحدة. وسجل مؤشر مديري المشتريات في أغسطس 53,3 نقطة بانخفاض طفيف عن الرقم المسجل في يوليو (53,4 نقطة) ولكنه لايزال ضمن النطاق التوسعي بصورة جيدة. ومن الجدير بالذكر أن هناك انتعاشا حدث في الطلبيات الجديدة للتصدير لتصل إلى 54 نقطة بعد الانخفاض الحاد في يوليو والذي وصل معه المؤشر إلى 50,6 نقطة، مما يشير إلى وجود بعض المرونة في مواجهة الأوضاع الخارجية الضعيفة. ويبدو الطلب المحلي قويا أيضا، مع تسجيل اجمالي طلبيات التصدير الجديدة أعلى قراءة لها في ثلاثة أشهر وهو 59 نقطة. وتستطيع أيضا أن تلمس الانتعاش في سوق العمل، حيث يظهر المؤشر الفرعي للتوظيف في مؤشر مدير المشتريات زيادة في المرتبات للشهر الثامن على التوالي. وتشير أيضا عدد من الدراسات الاستقصائية التي أجرتها بعض شركات توظيف مثل مونستر وبيت دوت كوم إلى حدوث انتعاش في عملية التوظيف ولكن بمعدلات مختلفة عبر القطاعات، وتتركز الزيادة في التوظيف في قطاعات مثل القطاع الصناعي وقطاع الضيافة والفنادق بالإضافة إلى قطاع تجارة التجزئة. ويظهر التراجع في نمو التوظيف في القطاعات الأكثر تضررا من الهبوط الحاد في أسعار المنازل عام 2008 وهي التمويل والعقارات والبناء والتشييد. وعلى هذا الأساس، نرى انخفاض معدل البطالة ليصل إلى 4٪ هذا العام، ولا نتوقع المزيد من التراجع والعودة إلى معدل البطالة المسجل في 2007 والذي كان يقدر بـ 3,5٪ حتى عام 2015.

**تحسن بيئة الأعمال**

وقد تحسن تصنيف الإمارات في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2013 الصادر عن البنك الدولي لتتقدم بمقدار ثلاثة مراكز إلى المركز الـ 26 (من أصل 185 دولة). وقد تحسن الترتيب في المقام الأول بسبب التغيير الإيجابي الكبير في فئة «بدء النشاط التجاري» وهي إحدى فئات التصنيف العشر التي تشكل الترتيب العام. وقفز ترتيب الإمارات في هذه الفئة بمقدار 24 مركزا، من الـ 46 في تقرير عام 2012 إلى الـ 22 في تقرير عام 2013، وكان متوسط الإجراءات والتكاليف والوقت اللازم لبدء أنشطة الأعمال الجديدة أقل من المعدلات الإقليمية ذات الصلة، ويستغرق في المتوسط ثمانية أيام لبدء الأعمال التجارية في الإمارات، مقارنة بمتوسط إقليمي يبلغ 23 يوما. كما عرض تقرير 2013 أيضا بيانات جديدة لمتابعة الحصول على المعلومات الأساسية مثل جداول الأتعاب من هيئات مثل الشركات والسجل العقاري، فعلى سبيل المثال، هناك قيود كبيرة تتعلق بالحصول على معلومات عن جداول الاتعاب، في مناطق جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت أحد الاستثناءات، وتسمح ثلاث من الهيئات الأربع، التي تمت متابعتها في الإمارات، للأفراد بالحصول على معلومات دون الحاجة لمقابلة أي موظف.
وتحسن أيضا ترتيب الإمارات في ست فئات أخرى، وتشمل «دفع الضرائب» والتي شهدت ثاني أعلى درجة تغيير إيجابي (ستة مراكز) خلف «بدء أنشطة الأعمال». وظل سجل الدرجات في فئتي «تسجيل العقار» و«التجارة الخارجية» دون تغيير، في حين حصلت الإمارات على درجات أقل من تقرير 2012 في فئتي «الحصول على الائتمان» و«حماية المستثمرين».
ومع ذلك، فإن التحسن العام في بيئة الأعمال في الإمارات سيساعد في تعزيز ثقة المستثمرين وتحفيز زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإمارات. وقد زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 40٪ في عام 2011 لتصل إلى 7,7 مليار دولارات من 5,5 مليارات دولار في عام 2010. وفي حين أن هذه النسبة لا تعد عالية بالمقارنة بفترة الازدهار التي شهدتها الفترة بين 2005 و2008.